

منظومة ابن الشحنة في المسائل التي فيها للسكوت



۱۹۴۲

مجموعہ ۱۰۰





منظومة العلامة ابن كشتن في المسائل التي  
 فيها السكوت كالنطق وقد شرحها  
 شرحا مفيدا وهو موجود عندي  
 في مجموع فقهي مع  
 منظومات  
 اخر

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <b>مجموع فقهي</b>
اسم المؤلف <b>عبد</b>
تاريخ النسخ <b>١٠١٩ هـ</b>
عدد الأوراق <b>١٠</b>
ملاحظات <b>فقهي</b>
الرقم <b>١٦٢٢</b>
بها من <b>١٤٥٨٢</b>

المكتبة العمومية

بها من **١٤٥٨٢**

الرياض



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وحكم الرضي اعطوا سكوتاً وقرروا له صوراً مجموعها ما سيذكر  
 من البكر في عقد وقبض صداقتها وعنده بلوغ ثم لا تتخير  
 كذا اشاف من بعد علم وواهب راي قبض موهوب كذا البريد ذكر  
 ومصدق شياً عليه بقبضه مقر له بالمال سرا مسطر  
 كوصي وكيل باشر الفعل موقف عليه وبعض رده لا يؤشر  
 وقبض مبيع اذا يخص بفاسد وبالعيب قبل البيع من هو مخبر  
 كذا بيع عبد او وصي ومشتري بشرط خيار المشتري فهو يهدر  
 وما لك ما سور راي بيع غام وزوج يولد يهتا وقد روا  
 تصرف يوم او اخر لو يكن له ام ولد ثم لا تتبرر  
 بخدمة من آلت لا تحده منه كذا اسكن ذوا السكوت مقر  
 وقول وكيل في شراء معين لنفسه اشريه له الملك يظهر  
 كذا عقيب الشق للزق لو يكن كوضع متاع عند من هو ينظر  
 وقول الذي واضعته قد جعلته صحبها وعند الامر باليد بوثر  
 سكوت الذي امسي اليه مفضوا ومجهول انساب يباع فيحضر  
 وقيد بعض بانقياد وبعد ذاك لغت منه دعواه بانني محرر  
 وزوجه او ولده او قريبه بحضرة بيع العقار بصور  
 فيمنع دعواه وبعض يحجزها كرؤية عين والتصرف بصدر  
 من المشتري دهر افد ونكحها بنظم حكاة في النفاضة جوهر  
 وقد شرح الكناظم نظره هذا شرحا مفيداً وهو موجود عندي  
 في مجموع فقهي مع مناظير متعددة نفع الله بها

وهذه منظومة للمحقق ابن الهمام في المسائل التي يكون السكوت  
 فيها كالنطق وقد شرحها شرحاً لطيفاً عندي في مجموع فقهي وهذا النظم  
 سكوت بكر في النكاح وفي قبض الامين صداقتها اذن  
 قبض المملك والمبيع ولو في فاسد واذا اشترى قن  
 وكذا الصبي وذوا الشراء اذا كان اخبار له كذا استنوا  
 مولى الاسير يباع وهو يري وابوالوليد اذا التقضي الزمن  
 وعقيب شق الزق او حلف يتغي به الاشكال اذ ظنوا  
 وعقيب قول مواضع يمضي او وضع مال ذال يدنو  
 وبلوغ جارية زوجها غير الابين بذاك قدمنوا  
 وكذا الشفيع وذوا الجها لثة بيت شراه من به ضغن  
 واذا يقول لغيره فسكت هذا متاعي بعديا معن  
 واذا راي ملكا يباع له وتصرفوا زماناً فلم يدنوا

**قوله** سكوت بكر شمل ما قبل النكاح وما بعده اعني اذا زوجها قبلها فسكت  
 وقبض المملك يدخل فيه الموهوب والمتصدق به اذا قبضها مرة من المالك  
 فسكت كان قبضاً معتبراً ثبت به الملك وكذا المبيع ولو في بيع فاسد اذا قبضه  
 المشتري مرة من البايع فسكت صح فيسقط من جس البايع اياه الى استيفاء  
 الثمن فليس له ان يسترده بل يطالب بالثمن وفي كتاب الاكره لا يكون اذا صحبها  
 في الفاسد اذا اشترى قن يعني اذا اشترى العبد شيئا بحضرة سببه فسكت  
 كان اذا اطلواي لكن نفس ما وقعت الرؤية فيه لا يجوز بل ما بعده والصبي  
 اذا اشترى او باع مرة من ولية فسكت كالعبد وذوا الشراء اشترى عبداً  
 اذا كان له الخيار فرب العبد يبيع ويشترى فسكت سقط خياره لان الاذن  
 فرع نفاذ البيع ومولى الاسير اي العبد الذي اسرا اذا ظهر على



دار الحرب فوق في سهمه سلم كان احق به بالقيمة فلو باعه من آخر  
ومولاه براه فسكت بطل حقه وليس له ان ياخذها وابوالولد اذا سكت ولم ينفذ  
حتى مضى ايام التهنئة على الخلاف في ايام زمنه وهو الاسبوع او قداسة  
النفاس لزمنه فلا ينتفي بعده السكوت عقيب شق رجل زقة حتى زال عافيه  
لا يضمن الشاق ما سال وعقب الحلق على ان لا اسكن فلانا وفلان ساركن  
فيجنت وان قال عقيب حلقه اخرج فانه لم يجنت وعقيب قوله مواضع  
اي رجل واضح غيره على ان يظهر البيع تلجئة ثم قال بدلي جعله بيعا فذا  
يسمع من الآخر فسكت ثم عقد كان فذا وعقب وضع رجل متاعه محضرة  
وهو ينظر اليه يكون قبولا للوديعة فيلزمه حفظها ويلزمه تركه والتفجيع  
اذا بلغه بيع ما يشفع به كان تسليما وذو الجاهل مجهول النسب اذا ربيع  
فسكت ثم ادعى الحرية والمأمور ببيع اذا سكت ثم باعه بعد يكون سكوتة قبولا  
للوكالة ولا يكون بيع فضولي وليس من نوع هذه ما في الجوامع لو اشتا من نفسه  
انفسه وهي بكر بالغة فسكت فزوجها من نفسه جاز لانه صار وكيلها بسكوتها  
واذا ارى ملكا له منقولا او عقارا ارباع فسكت حتى قبضه المشتري ونصرف  
فيه زمانا سقط دعواه بانه له ذكره في منية الفقهاء وغيرها بخلاف ما لو كان  
سكوتة عند جمود البيع فانه لا يكون رضا والحرنا بانه لا حق له فيه عندنا واس  
ددها مسألة الوديعة واسعراميه عدم الحضور هذه المشهورة لا المحصور  
هذا آخر كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم



المكتبة العمرية

صاحبها عبد الحميد بن واو لاده  
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
قال الشيخ الامام نور الدين الطرابلسي الحنفى نخذه الله تعالى برحمته هذا  
شرح على منظومة شيخى واستاذي شيخى مشايخ الاسلام ابو الشا عبد البر  
ابن الشحنة في المسائل التي يكون السكوت فيها كالنطق قد اشتمل نظم نفع الله  
على ثلاثين مسألة **اولها** سكوت البكر عند استئثار الولي قبل التزوج وبعده  
هذا اذا زوجها الاب ولوزوجها المجد مع قيام الاب لا يكون رضانا **ثانيها**  
عند قبض مهرها لو قبضه ابوها ومن زوجها لا يكون اذا قبضه فلو قالت  
لا تقبضه لم تجز القبض عليها ولم يبرأ الزوج **ثالثها** سكوت البكر اذا بلغت  
يكون رضا يبطل به خيارها لو بلغت ثيبا **رابعها** سكوت التفجيع بعد علمه  
بالبيع رضا يبطل به شفعية **خامسها** قبض الموهوب له الهبة والواهب حاضر  
ساكت يكون اذا قبضه **سادسها** سكوت المتصدق عليه يثبت به ملكه ولا  
يحتاج الى قبوله قولاً واحداً بخلاف الهبة فانه لا يصح ما لم يقل الموهوب له  
قبلت **سابعها** اقرار رجل بمال والمقر له ساكت صح الاقرار وكان تصديقاً  
ولكن برده **ثامنها** اقر مد يونه فسكت المدين يبرأ ولو رد برده  
**تاسعها** وصى الى رجل فسكت في حياته فلما مات قبض التركة او تقاضى دينه  
فهو قبول للموصى به **عاشرها** الوكيل بفعل شيء اذا سكت عند التوكيل ثم باشر  
الفعل يصح ويكون قبولا وبرده **حادي عشرها** الوقف على رجل معين  
اذا سكت صح ولورده قيل يبطل وقيل لا **ثاني عشرها** قبض المشتري المبيع  
وسكت كان اذا نأ وليس له حبسه بالثمن بعد ذلك الصحيح والفاسد فيه سواء في  
رواية وهو رضا بالقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية **ثالث عشرها** السكوت  
قبل البيع عند الاخبار بالعيب يكون رضا بالعيب حتى لو قال رجل هذا العير معيب  
فسعه واقدم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالعيب لو كان الخمر عد لا عند اي حنفية  
رحمه الله تعالى وعندهما رضا ولو كان هو فاسقا قالوا وسكوت البكر عند الاخبار  
بتزويج الولي على هذا الخلاف **رابع عشرها** راي قته يبيع ويشترى وسكت يكون  
اذا نأ في التجارة لا في بيع ذلك **خامس عشرها** ولي الصبي العاقل اذا راك يبيع

المكتبة العمرية

صاحبها عبد الحميد بن واو لاده





ويشتري وسكت فانه اذن في البيع والشراء **سادس عشرها** المشتري بشرط  
 الخيار له راي القن المشتري يبيع ويشتري فسكت بطل خياره ولو كان الخيار  
 للبايع لا يبطل خياره **سابع عشرها** قن المسلم اذا اسرق وفتح في الغنمة وقسم  
 ومولاه الا اول حاضر فسكت بطل حقه والا فهو احق به **ثامن عشرها**  
 اذا ولدت ولدا فنهنا الناس زوجه ابه وهو ساكت لزومه وليس له نفقه  
 كما قراره به **تاسع عشرها** ام الولد اذا ولدت فسكت المولى حتى مضى يوم او يومان  
 لزومه الولد ولا يملك نفقه **العشرون** سكوت من حلق لا يستخدم فلا نا اي مملوكه  
 ثم خدمه فلان بلا امره ولم ينهه **حاش الحادي والعشرون** سكوت عقيب حلقه  
 لا اسكن فلانا وهو ساكن رضا بكناه فمحت **الثاني والعشرون** الوكيل بشرأ شي  
 معين قال لموكله بد الي ان اشترى به لنفسي فسكت موكله ثم اشتراه يكون له **الثالث**  
**والعشرون** راي غيره يشق زقه فسكت حتى زال ما فيه يبر الشاق **الرابع والعشرون**  
**الخامس والعشرون** مسكونه  
 عقيب وضع رجل متاعه عنده وهو ينظر اليه يكون قبولا للموكل بخره ويلزمه  
 حفظها ويضمن بتركه **السادس والعشرون** تواضعا على تلجئة ثم قال احدهما بد الي  
 ان اجعله يبعها صحبها ثم سكت الاخر ثم تباعا صح البيع وليس للمساكن ابطاله  
 بعدما سمع قول صاحبه **السابع والعشرون** الامر باليد اذا سكت المفوض اليه صح  
 ويرتد برده **الثامن والعشرون** قن بيع وعلم بالبيع وهو حاضر وسكت وفي  
 بعض الروايات فانقاد للبيع والتسليم ثم قال انا حر لا يقبل قوله **التاسع والعشرون**  
 باع عقارا وامرته او ولده او بعض اقراره حاضر فسكت ثم ادعى على المشتري  
 من كان حاضرا وقت البيع افتى مشايخ سمرقند انه لا يقبل ولا يسمع دعواه  
 وتجعل سكوتة في هذه الحالة كقراره قطعا للاطماع الفاسدة وافق مشايخ بخا  
 انه يسمع **الثلاثون** رآه يبيع عرضا وعقارا اقصر في فيه المشتري زمانا  
 وهو ساكت سقط دعواه انتهى ذلك و**احمد بن محمد** وحده وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله وصحبه وسلم تسليم كثيرا **ثم الشرح المبارك بحمد الله**

الكتابة المبررة

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لاهله

رسالة في مسيلة الحلف بقوله يلزم مني الطلاق

وفق العفة محمد بن علي بن عماره شيخنا زهد المصطفى السلام عند قول تعالى ذكره واصل  
 امر البيع حرم الزنا فاذا هو بقوله الى الان ما عني راي اولم نظهر حقيقة  
 الربا وكل يعرف علمه وانما اراد الله اعلم ما الحكم الشفوعا عن القناع وشفوعا  
 الاسماء ولو تركت التفسير فان البيع قصير فسكت  
 الحمد لله الربا مقصور بكت بالالف والواو والياء وقد يقال باليم وما بالمد وحقيقته  
 لغة الزيادة قال تعالى اصررت ورب اي نت ورايت واختلف في حقيقته  
 ثم اقبل الزيادة في اصل الشئ وقبل الزيادة في مقابل كدريم بد رهن قال  
 القاضي ابو حامد وداد الظاهري انه حقيقة في الاول بخار في الثاني وقيل  
 حقيقة فيهما وقال انه حقيقة في الاول بخار في الثاني غير ايضا وقال بن شرح  
 مولي الت في حقيقة شريعه ونقل عن عمرو بن عثمان رضي الله عنهما مولى بيع  
 حلف وقال بن الرفيع في الكفاية هو الزنا به في الرقب والقبضة وسائر  
 المطعومات فقال في المطالب هو اخذ مال معوض اخر مال قال الشيخ تقي الدين  
 في قول كل منهما نظم فنقول لا يخفى ان حقيقة ككثرة الاختلاف فدل على  
 رخص ما قيل من اقول العلى  
 اخرج تمام الرازي في نوادر  
 وبن سالك في تاريخ حديث ابو  
 احتج ابراهيم بن صالح بن سليمان  
 قال حدثنا ابو معاوية عبيد الله بن  
 محمد الغزي الموصي بن محمد بن  
 حدثنا عن الادريج عن يحيى بن ابي  
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه غزو فقال ابي عبد الله كذا وكذا  
 ثم جعلت في اساس شيف فقال اما ترى  
 ان عدوت بل عن جبال  
 الفضة

قال في كذا  
 لا يملك  
 قال في كذا  
 لا يملك  
 قال في كذا  
 لا يملك

قال في كذا  
 لا يملك  
 قال في كذا  
 لا يملك



بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا مولانا الامام العالم  
 العلامة الحلي الفقيه فريد دهره وادابه وصدقهم وادابهم  
 قدوة الفقهاء المحققين ولسان العلماء الموقنين الشيخ الامام  
 احافظ شرف الامة ابو القاسم ابن الشيخ الامام العالم الصالح الزاهد  
 عفيف الدين عبد العليم اقبال تقده الله تعالى برحمته واسئلته في  
 اعلا جنته امين سالت وفعل الله تعالى من مسالة اخلف يلزمه الطلاق  
 هل يقع ويلزمه او لا يقع فلا يلزمه هل يكون مرياً اذ وقع ولا يحتاج الى  
 النية او كناية فيحتاج اليها او لا هذا ولا ذاك وذكرت انك وجدت  
 اياتاً من نظم الشيخ الامام سراج الدين ابي بكر بن علي موصي الحاكم  
 رحمه الله تعالى ذكر فيها حكم هذه المسالة وذكر فيها اختلاف بين الامام  
 ابي حنيفة رحمه الله وصاحبيه وذكر فيها اختيار شيخه موقوف الدين  
 علي بن نوح قول ابي حنيفة في عدم الوقوع في اخلف بالزوم وقولهما  
 في الوقوع فيما لو خلف بلفظ على الطلاق ثم ذكر فيها اختيار شيخه موقوف  
 الدين في عدم الوقوع في اللفظين جميعاً عند الضرورة وفي هذه قول  
 يلزمه الطلاق بلازم وكذا على لوي الامام وان نوي والتعليق على طلاق  
 ان نوي لكن بالمختار فيه على السووي في خلفه على قولهما اذا وقوله  
 في قول يلزمه نوي ولدي الضرورة في على قولنا ان لا يطلق بسبل نوح  
 المربح وذكر انك رأيت فتوى لبعض اهل العصر بالوقوع وموصي اخري  
 لبعضهم بعدم الوقوع فصرحت محيياً في ذلك واشكل عليك الامر والبس  
 عليك احكم فطلبت مني بيان احكم في ذلك وبيان الصيغ العتق عليه  
 والذي عليه الفتوى فاجبت الى ما طلبت وسارعت في اجواب رجاء الشؤ

ناله

من الله الكرم الوهاب والله الموفق الصواب اقول لا بد من تهديد  
 قاعدة يبنى عليها الحكم في المسالة الاصل ان حقيقة قد تنك بدلالة  
 الاستعمال والعادة لان الكلام موضوع لاستعمال الناس وحاجتهم  
 فيصير المجاز باستعماله كالحقيقة كما ذكر في الاصل على البردوي  
 في اصول الفقه وقال اخوه الامام صدر الاسلام رحمه الله في اصوله  
 تقر بطلان كلام الناس ينصرف الى حقيقة ولا ينصرف الى المجاز لان اغلب  
 استعمال المجاز عادة فحينئذ ينصرف الكلام الى المجاز لان التكلم للافراد  
 والناس يفهمون من الكلام استعمال عادة فيصرف مطلق الكلام الى المجاز  
 استعمال حقيقة كالحقيقة بل كالمجاز ان اغلب حقيقة في الاستعمال  
 لانه اخف واصح فان تعارف الناس استعماله لشيء عما كان ذلك حكم  
 الاستعمال كالحقيقة فيه وما سوى ذلك لانعدام العرف كالمجوز  
 لا يتأوله الا بقرينة والعرف ما استقرت عليه النفوس من حيث  
 قضاء بالعمول وتلقينه الطبع السليمة بالنقول وفي الهداية في باب  
 الوكالة بالسع والشر التزم ذكر حقيقة والعرف وقال والعرف امك  
 وقال في موضع اخر والعرف قاض على حقيقة قال في النهاية قوله امك اي  
 اقول وفي شأنه اي اقوي وان يرجح في العبارة من القياس وفي المبسوط  
 النقطة الثابت بالعرف كالثابت بالمعنى فاذا عرفت هذه القاعدة الاصولية  
 التي تبنى عليها اصحابنا اكثر الامكان في الايمان وغيرها وخرجوا عليها كثيراً  
 من المسائل امكن تحريج مسئلتنا هذه عليها فتقول بان لفظ الزوم  
 ولفظه على موضوعان في حقيقة للوجوب لكن يجب استعمالها في العرف في هذه  
 المسالة لئلا يمين بالطلاق والوقوع وكل ما وجب وقوعه لزوم الطلاق لا يكون





ثابتا ولا واجبا ولا لازما بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يشتر ولا يلزم  
 الا بعد وقوعه فيصير كانه قال ان فعلت كذا فحكم الطلاق واقع على  
 فافهم ذلك ثم اعلم ان في المسئلة اختلاف كثير بين اصحابنا  
 المتقدمين والمتأخرين منهم من جعله صريحا ومنهم من جعله كناية في  
 من قال بعدد الوقوع اصلا ومنهم من ذكر فيه اختلافا كبيرا والاشياء  
 عن ابي حنيفة وكذلك اختلفت الروايات عن ابي يوسف وعنه يقع  
 في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب وعلى ابو حنيفة الهند والى انه لا يقع  
 في قوله لازم وفرض خلاف قوله واجب طالع قلت وسبب اختلافهم  
 هذا اختلاف الاستعمال والعرف فكل اجاب على ما شهد من استعمال اهل  
 زمانه وكما اهل بلد فان الاصطلاح على استعمال البعض اللفاظ قد اختلف  
 باختلاف الارضان والاعصار والاملاذ والامصار فعرف اهل بلدنا في  
 زماننا هذا استعمال استعمال اللفظ في كل وقت في كل زمان على استعمال  
 اهل زمان النام ففهم من نوح حتى ما رعد اهل زماننا كالمصرح والبر  
 على ان الاستعمال ما اختلف باختلاف الارضان ما ذكره القاضي الامام  
 ابو زكريا البوسني رحمه الله تعالى في كتابه في القوم الادلة في القول في مسائل  
 الشرح قال واستعمال اهل اللسان سنن المتقدمين مما اختلف لبعده  
 المسافة وطول المدة وذكره بعد قول اصحاب الشافعي ان السنة المطلقة  
 عند صاحبنا تصرف السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكتمل  
 انه لم يبلغه استعمال اهل السلف الطلاق السنة عند صاحبنا على طريقتين  
 لانه يعني الشافعي كان بعد ابي حنيفة بقرنين او قرون واستعمال اهل اللسان  
 سنن المتقدمين مما اختلف لبعده المسافة وطول المدة انتهى رجسنا الى

ذكر

ذكر ما ورد في المسئلة من الاختيار والتمخيص والغنوي قال في شرح الهداية  
 الشيخ كل الدين بن الهمام لو قال طلقا فكل على لا يقع ولو ادعى فرض او  
 واجب او لا يلزم او ثابت قبل تطلق رجعية نوي او لا وقيل لا يقع او  
 نوي وقيل في قول ابي حنيفة يقع وفي قوله لا يقع في واجب ويقع  
 في لازم وقيل في قول ابي يوسف يرجع ذلك الى نيته وقيل يقع في  
 واجب للمعارف به وفي الثلاث اعني فرضه ولا ضرورات لا يقع وان  
 نوي لعدم المعارف قال وفي الفتاوى الكبرى الخاص المختار انه  
 يقع في الحكم لان الطلاق لا يكون واجبا ولا ثابتا بل حكم وحكمه لا يجب  
 ولا يشتر الا بعد الوقوع وقرئ بينه وبين العتق قلت ولم يذكر  
 الفرق في شرح الهداية وذكر احكام السنين رحمه الله تعالى في الفتاوى  
 الواقعات في الباب المعمل بعلامة النون قال رجل قال لعنده غنقل  
 على واجب لا يفتن فرق بين هذا وبين الطلاق والغرق ان نفس الطلاق  
 لا يجب وانما يجب حكمه بوقوعه فانقضي هذا وقوع الطلاق وقع اقضا  
 ويوقف على نيته الا ان يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا ولا يصير قضا  
 في صفة غنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده الوقوع وقع والا لا  
 فانه قد يقال هذا الامر على واجب يعني ينبغي ان افعله لا اني فعلته  
 فكانه قال ينبغي ان اطلقها قال وقد عرفت في عرفنا في كل طلاق  
 الطلاق هو بمرضى لا فعل كذا برمي ان فعلته لزم الطلاق وقوعه فيجب ان يجري عليهم  
 لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف اهل الارباب  
 اختلف لغو على الطلاق لا فعل وقال الشيخ الامام قاسم بن قطلوبغا الحلي  
 في كتابه بفتح تخفيف الشيخ ابي الحسن القندوري رحمه الله تعالى ومن اللفاظ

وكان في المتن في الحكم لم يقبل  
 هذا اللفظ وفي المتن في الحكم لم يقبل  
 وهو ان يقيد ان يكون الطلاق حيا



المستعملة في عرفنا في هذا في مصرنا وبقية البلاد يلزم في اوجها يلزم في  
 وعلى الطلاق وعلى غيرها فذكره بعد ما نقل فتوى المتأخرين فيمن قال ان  
 على حراما ومن حل على حرام قال هذا طلاق بآين ولا يفتقر الى النية  
 بالعرف حتى قالوا في قولهم من قال كل رجل على حرامه نوي بنية فهو يمين  
 ولا تدخل امرأته الا بالنية فان لم ينوها فهو على المأكل والمشرب  
 قال شيخنا في ان حراما على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فمردون  
 حرم المتكلمة فيحل عليها وقال في حكايات النوازل وقد قال المتأخرون  
 يقع به الطلاق من غير نية لعلية الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى وهذا  
 الخلف به الا الرجال قلت فانظر بها السائل ارشدك استعمال في  
 الصول كيف وضع هو لا المتأخرون من اصحابنا حيث خالفوا حراما في الحرام  
 وحلوا قولهم على انه اجاب على ما شاهد في عصره من اهل بلادنا وادوا  
 خلاف قوله وقالوا ان المرأة تدخل من غير نية وعملوا بعلية الاستعمال  
 والعرف وكذلك يقول بان من فتي بالوفاق في هذه المسألة وخالفنا في  
 وشيخنا في نوع انا خالفنا بعلية الاستعمال وتغير العرف وقال الشيخ الامام  
 ابو الحسن القندوري في شرحه لمحض الكرمي وكان اصحابنا بالعرف يقولون  
 فيمن قال الطلاق ل لا ضرورة يقع لعرف الناس انهم يريدون به الطلاق  
 قلت وهكذا العرف في ديارنا وبلادنا في قطر اليمن بدينية ربيد وما  
 سواها من الغر والامصار انهم يريدون به الطلاق وادعاء علم  
 وقال ابو الحسن وكان محرم من سلة يقول ان الطلاق يقع به في كل حال وفي  
 جامع المصنف قال سأل بن مغال عن قال الطلاق على واجب او لا رضى  
 فقال في قول ابى حنيفة ورفيع الطلاق ونقل ابو الحسن عن الهند

على

على بن يحيى عن بصير بن يحيى عن محمد بن خالد عن ابي حنيفة في جامع المصنف  
 انه قال المسألة على خلاف قال ابو حنيفة اذا قال الطلاق ل لا ضرورة وعلى  
 واجب لم يقع فقد ثبت المتعارض وفي رواية بن مغال عن ابى حنيفة  
 واما محمد بن الحسن فقال يقع في قوله لا ضرورة يقع في قوله واجب قلت  
 انما قال ذلك لما شاهد من استعمال اهل بلادنا لفظ الضرورة دون الوجوب  
 وفي خزائن الاكمل عكس ما روي عن محمد بن لو قال طلاقك على فرض لا يقع شيء  
 بخلاف قوله على واجب قلت انما وقع هذا الاختلاف باختلاف العرف  
 والاستعمال فاجلب كل منهم على ما شاهد في دينه واما ابو يوسف فحكى  
 ابن سماعة عنه في نوادره رضى قال الرمت نفسي طلاق امرأتى او الرمت  
 نفسي عتيق عتيق هذا قال اذا نوي به الطلاق والعاق فهو واقع ولا  
 لم يلزمه وكذلك اذا قال الرمت نفسي طلاق امرأتى هذه ان دخلت الدار  
 او عتيق عتيق هذا فدخل الدار وقع الطلاق والعاق ان نوي بذلك  
 وان لم ينو فليس شيء ثم عكس ابو الحسن للافاويل الثلاثة قال لا ي  
 حنيفة يعني على رواية عدم الوقوع ان الطلاق لا يقع ايجابا فم يعلق  
 بالترامة حكم فمجرد المجرد ان العادة انهم يدرون لفظ الضرورة في الاقا  
 فوق بالعادة ولا عادة في الاجاب فلم يقع به شيء قلت العادة في رثا  
 في بلاد اليمن الضرورة في الاجاب في التبرام دون ايجال واما اهل ايجال  
 فيذكرون على الطلاق كاهل الارياق قال ولا ي يوسف ان الظاهر  
 من الالتزام واليجاب النذر ويحتمل ان يريد به التزام حكم الطلاق الوا  
 فوق على النية قلت وقد تقدم ما حكاه ابو الحسن عن اصحابنا بالعراق  
 من اختيارهم الوقوع بكل الالفاظ لعرف الناس ثم اشار الشيخ ابو الحسن في





مسألة في الإيمان إلى الوقوع بلفظ الإقرار في عقد على غيره بشأها جازها  
 العقود عليه بأن قال رجل امرأة زني طالق ثلاثاً ورفقة آخر وعليه الميث  
 إلى بيت الله تعالى أن دخل هذه الدار فقال زيد الرمت نفسي ذلك أن  
 دخلت الدار كان لازماً قال وذلك لأنه الرمت ما أشار إليه بقوله ذلك  
 فيلزمه قلت وهذا يخرج من الشيخ بلزوم الطلاق بلفظ الزوم وفي  
 الفتاوى والوافقات للحسام الشهيد بموجب نقل الاختلاف المذكور قال والمختار  
 أنه يقع في الكل لأن نفس الطلاق لا يكون واجباً لازماً ثباتاً وإنما يكون  
 حكمه واجباً لازماً ثباتاً وحكم الطلاق لا يجب ولا يلزم إلا بعد الوقوع قال  
 وقد ذكرنا هذه المسألة في إخراج بيان مختصر الحاشي وقال القاضي الإمام  
 السروجي في كتاب الغاية شرح الهداية واختار الصدور الشهيد العقود  
 في الكل وقال بن سلام يعني في ذلك غالب عادة أهل بلده وفي  
 المحيط قال والفصح أنه يقع في الكل ذكره بعد ذكره للخلاف المتقدم  
 وقال في المعنى لو قال الطلاق يلزمي أو لازم لي فهو صحيح لأنه يقال  
 لمن وقع طلاقه لزومه الطلاق وكذا قوله على الطلاق وفي أحوال  
 الطلاق لا لازم يقع بغيره وفي كتاب مبنية المعنى لو قال طلاقك  
 على واجب أو طلاقك لازم لي يقع بلائيه في الأصح ذكره في كتاب  
 الطلاق في الإيقاع بالفاظ العقود وغيرها وفي حواشي جد والدي  
 الفقهاء عفيف الدين عثمان بن أبي القاسم أسأل العري السجدة لب  
 الأبواب على مختصر الشيخ أبي الحسن القندوري قال وذكر في كتاب  
 الطلاق من المروية في لفظ الإيقاع لو قال طلاقك على واجب أو قال  
 طلاقك لازم لي يقع بلائيه عندي خيفة وهو المختار وبه قال جمهور

مقال

وعليه الفتوى وكان والدي وأخي جهمما الله تعالى يفتيان وقوع  
 الطلاق بلفظ الزوم وإنما على ذلك والله الموفق للصواب وحل الغيب  
 شرف الدين اسمعيل الحلي عن العلامة تقي الدين عبد الغفار السخون  
 أنه كان يفتي بالوقوع إذا قال يلزمي الطلاق من امرائي أو من زوجتي  
 أو من أهل بيتي ونقل نجم الدين الرازي في كتاب القسمة عن فتاوى  
 العصر وعلم له فع قلت ويشبهه هذا الرمز من القاضي عبد الجبار  
 فإنه يرمو من له فع لكن هذا بالقاف والعين وماك بالفاء والعين  
 قال أنت حرام وقال ما نويت به الطلاق لا يصدق وليس للفتي ولا  
 للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف قلت انظر كيف اعتبر  
 العرف ولم يجوز للفتي ولا للقاضي تركه في مسألة إجماعاً وكذلك نقول لا  
 يجوز لهما تركه في مسألة الزوم أيضاً جريان العرف وغلبة الاستعمال  
 ونقل صاحب خزائن الأكل عن المتفق قال في باب الإيمان بعد التناقض  
 قبل الوقت رجل حلف رجلاً على طلاق وعقاق وماله صدقة وعليه حجة  
 ثم قال رجل آخر هذه الإيمان لازمة كذا نقول نعم لزومه لزوم الطلاق  
 والعقاق قلت فقد اعتبر الحكم الشهيد صاحب المتفق جواب  
 القائل نعم والزوم الطلاق والعقاق لفتي قوله نعم إلا أنهما في  
 الجواب من إعادة السؤال وصار كقوله الرمت نفسي طلاق امرائي  
 وعققي عبدي وصدقة ما أمك وكذا فيه وذكر الشيخ الإمام  
 أبو بكر بن عبد الجليل صاحب الهداية مسألة الزوم والوجوب في كتاب  
 الطلاق من كتابه التبيين والمزيد وذكر الاختلاف المذكور ثم قال  
 والمختار أنه يقع في الكل وجعله صحيحاً وقال تطلق تطليقة رجعية







قلت فخر رضا المذهبين ان حكم هذا اللفظ حكم المخرج ولا ينسج  
الى الشيعة اعلم وجب على كل من يصدور لافقا على احد المذهبين  
ان يفتي بالواقع لانه الراجح المحول به عند الاكثريين والجمهور والفتوى  
والصحة من الروايتين قال الشيخ فاسم بن طه فطونغا الحلي رحمه الله  
في اول كتابه بفتح مختصر القدوري رايته من عمل في مذهب الميثاقين  
حتى سمعت من لفظ بعض القضاة وعلمت من قولهم انما اتبع الهوى حرام  
والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والتميز في غير مرجح في التقابل  
ممنوع واتباع الهوى حرام وفي كتاب اصول الاقضية للفقير من لم  
يفق على المشهور من الروايتين او القولين وليس له التمسك بالحكم بآثار  
منها من غير نظر في الترجيح وقال الامام ابو غفر في كتاب ادب المفتي اعلم ان  
من اتقى ان يكون فتواه او عمله موافقا لقول او وجه في المسألة قول  
ما شئت لا قول او وجه من غير نظر في الترجيح فهو بمنزلة من خرق العلم  
وحكم الحاكم انه وقت له واقعة فافتى فيها بما يرضى فلما سألوا ما  
علمت انها كذا فتواه بالرواية الاخرى التي توافق قصده قال الباجي  
وهذا مما لا خلاف بين المسلمين من عهده في الاجماع انه لا يجوز قال  
في اصول الفقه الاقضية ولا فرق بين المفتي والقاضي او قال باحكمكم  
الى ان المفتي محرم بالحكم واكالم من روى به فقال للمبكي في الشافعية  
ان كان القاضي مقلدا كما هو الغالب في قضاة الزمان قلنس له ان يخرج من  
مشهور مذهب الذي عليه الفتوى في ذلك المذهب وقال اللجاني احمد  
ابن ادريس هل يجب على الحاكم ان لا يحكم الا بالراجح عنده كما يجب على  
المفتي ان لا يفتي الا بالراجح عنده اوله ان يحكم بالعدول وان لم يكن

لما

لما عنده اجول بان احكم ان كان مجتهد اوله يجوز له ان يحكم ويقتي الا  
بالراجح عنده وان كان مقلدا جاز له ان يفتي بالمشهور في مذهبه  
وان يحكم به وان لم يكن لاجماعه مقلدا في رجحان القول المحكوم به اما  
الذي يقلده كما تقلده في الفتوى واما اتباع الهوى في الحكم والفتوى فحرم  
اجماعا واما الحكم بالفتيا فهو مرجوح بخلاف الاجماع وقال بعض من  
لا يدري مراد العلم فقد فقد المجتهد والافقه قال الشيخ قائم رحمه الله  
قلت فقيما فيه الروايات يعمل بقول بن المبارك على ان المجتهد من  
لم يفقد وادعى نظرا في المختلف ورجحوا وصحوا فشهدت مصفاة  
بترجيح دليل الى حيفه رضي الله عنه والاضيقوله الا في سبيل سيرة  
اختار والفتوى فيها على قولها اقول احدهما وان كان الاصح  
الامام كما اختاروا اقول احدهما فيما لا يرضيه للامام العالي التي  
استاد بها القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى بل اختاروا اقول رفر في  
مقابلة قول احدهما في الحل الخوكد في رجحانهم ونهجياتهم ما فيسته  
فعلينا اتباع الراجح والعمل به كما قالوا فتونا به في صياتهم فان قيل فتوى غير  
رويات عن الامم قد يكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التوجه  
قلت نعم بل ما علوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو  
الارقي بالناس وما ظهر عليه التفاضل وما قوي وجهه ولا يحلوا الوضوء  
من يبر هذا نفسه حقيقة لاطنا ويرجع من لم يبر من يبر لمرارة  
والله سبحانه وتعالى اعلمم الكتاب بعون الملك الوهاب وكان الفراغ  
منه في يوم الثلاثاء تاسع عشر من شهر رمضان المبارك سنة  
ستة عشر واثم وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم





